دور الطبقة الاجتماعية فى مواجهة تحديات العولمة الثقافية وبناء الهوية الوطنية المصرية

كامل اسماعيل محمد

ملخص:

يرجع تاريخ الفكر المتصل بمفهوم التركيب الطبقى إلى بضع آلاف السنين، فقد تناوله أفلاطون فى محاوراته عندما قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات، وهى: الفلاسفة، والجند، وأخيراً طبقة المنتجين والفلاحين، وفرق أرسطو بين العبيد والأحرار، كما ميز بين رق العمل ورق الإنتاج. والجدير بالذكر أن ثمة إجماعٍ على أن هناك تيارين يؤثران – ولا يزالا يؤثرا – على الفكر السوسيولوجى الحديث يرتبطا بعلم اجتماع التدرج الطبقى، وهما التيار الفيبرى، والتيار الماركسى. ويؤكد البعض على أن الاهتمام بدراسة الطبقات بدأ بظهور التحليل الماركسى للطبقات، والذى كان نقطة تحول علمى فى دراستها على مستوى التنظير والتحليل التاريخى والامبريقى.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الطبقة الاجتماعية في مواجهة تحديات العولمة الثقافية، وبناء هوية مصرية أصيلة، حيث استخدم الباحث المنهج التحليلي، وتم تحديد مصادر هذه الدراسة ومراجعها، وقام الباحث بتتبع آراء المفكرين والباحثين الذين تناولوا مفهوم العولمة الثقافية وتحدياتها المختلفة، وتلك الآراء التي تناولت واقع الطبقات الاجتماعية ومسؤولياتها والأدوار التي ينبغي القيام بها، وبخاصة مسؤولياتها تجاه المجتمع.

وقد تعددت الرؤى النظرية للطبقة الاجتماعية (ولاء مصطفى حسن 2010)[1]، فهناك البنائية الوظيفية التى رأت أن هناك حقيقة بأنه ليس ثمة مجتمع بلا طبقات، فلا يمكن أن يستمر مجتمع ما فى وجوده بدون تدرج طبقى، يقوم على عدم المساواة فى توزيع المكافآت والامتيازات، ومن أهم علماء هذا الاتجاه "ماكس فيبر" و"تالكوت بارسونز" و"ولبرت مور" و"كينجزلى ديفيز" وأيضاً "رالف دارندورف" و"بيتر سوروكين" و"جون جولدثورب".

أما المادية التاريخية فقد تناولت موضوع الطبقة الذى ارتكز على تقسيم الطبقات إلى طبقة رأسمالية، وبورجوازية، وطبقة بروليتاريا، وأهم علمائها "كارل ماركس"، و"أنجلز"، و"نيكوس بولاتنزاس"، و"إيريك أولين رايت"، وأيضاً تناولت النظرية النسوية موضوع الطبقة وكذلك نظرية التفاعلية الرمزية والمدرسة النقدية.

ويؤكد أحمد زايد (2005)[2] في دراسته بأن عولمة الحداثة تعمل بآليات تتسبب في تفكيك الثقافات الوطنية، إضافة إلى الآليات التي تستهدف توحيد العالم.

فإن عولمة الحداثة وإن ظهرت على أنها عولمة تمكنت من جعل العالم المتقدم يبدو موحداً توحيداً على مستوى قمة الهرم فإن المجتمعات التي تقع في قاعدة الهرم والتي لا تزال تبحث في قضايا التاريخ، والهوية، والقومية، تبرز عجز هذا الشكل المتأخر من الحداثة عن بلوغ مراميه.

ويستعرض في دراسته مجموعة من المناحي النظرية تؤكد في مجملها على عمليات تعدي الحدود لتدفقات العولمة، بينما يؤكد من جهته على أن عمليات العولمة تدفع داخلياً إلى مزيد من إدراك الحدود والفواصل، ونوجز في ما يلي أهم القضايا التي طرحها الباحث في مسألة قدرة الثقافات الوطنية للمجتمعات الطرفية على إعادة إنتاج مكونات تمكنها من تجاوز حالات التفكيك.

ويؤكد "زايد" على أن آليات التفكيك تعيد إنتاج الارتباط بالمكان وتسهم في إدراك الأفراد بالحدود المكانية، بالرغم مما تتعرض له المجتمعات من تأثير عولمي يجرها بقوة نحو إلغاء حدود المكان.

وتعمل عولمة الحداثة على إلغاء الحدود المكانية، كما تعمل على إلغاء حدود الزمان. لكن – برأيه – المزيد من الضغط على المجتمعات الطرفية في هذا الاتجاه، جعلها تفرض أزمنتها الخاصة، بل جعلها تتداخل مع زمن الحداثة.

فالمجتمعات الطرفية، ومن ضمنها المجتمعات العربية، تفرض الماضي كزمن لتجسد من خلاله شكلاً من أشكال المقاومة، واللجوء إليه يعبر من جهة أخرى عن عجز في معايشة الحداثة.

وهذا ما يجسد أزمة الحداثة في هذه المجتمعات والتي تستجيب "لأطر يختلط فيه القديم بالجديد، والتراث والحداثة، ويتشكل الاثنان ويمتزجان في علاقةٍ تحفظهما معا، في ثقافة من نمط ثالث، لا هي تقليدية خالصة ولا هي حديثة خالصة، ولكنها ثقافة تعكس نمطاً خاصاً من الحداثة، وتولد تناقضاتها الخاصة، وعلاقاتها الخاصة (إبراهيم العيسوي: 2001)[3].

يناقش أحمد زايد الأطروحات النظرية التي تبشر بقدرة عولمة الحداثة على إلغاء الحدود الثقافية بين الطبقات، ويؤكد على أن ذلك أضحى ممكناً في مراكز النظام العالمي من خلال برامج دولة الرفاهية التي تؤسس لمبادئ المساواة، لكن من جهة حداثة الأطراف، تعمل الأنظمة الشمولية وسياسات التكيف الهيكلي على إحداث تباعد طبقي لم يعد قادراً على إخفاء حدة التمايز الطبقي في المجتمعات العربية. والدولة الوطنية في المجتمعات العربية فشلت في ضمان المساواة بين مواطنيها من جراء السياسات التنموية الموجهة لفئات دون أخرى.

ويدفع الباحث التحليل إلى أبعاد أخرى حينما يبين أن ثقافة العولمة تتسبب في استقطابات داخل الطبقة الواحدة وداخل الجماعة المهنية الواحدة كما أنها تتسبب في استقطاب أيديولوجي.

يقترح "أحمد زايد" علينا نموذج الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية والتي يمكن أن نميز فيها بين ما يمكن أن ينتمي إلى الطبقة الوسطى وهو متعولم وبين من ينتمي إلى الطبقة الوسطى وهو غير متعولم، ومعيار التمييز هو فرص الاتصال بعوالم ثقافة الاستهلاك.

أما مهنياً، فقد تجدُ طبيباً معولماً وطبيباً مهمشاً بمعيار فرص الاتصال بعوالم العلوم والتقدم التكنولوجي. أما أيديولوجياً، فيلخص الباحث المسألة في وجود مغالاةٍ شديدةٍ في الدعوة إلى الذوبان في روح العصر وتقابلها مغالاةٍ شديدةٍ في الدعوة إلى الماضي.

وإذا كانت مجتمعات المركز قد حسمت أمرها مع الدين والعرق، فإن عولمة الحداثة برأى "أحمد زايد" قد فشلت بالقيام بالمِثْل في المجتمعات التي تقع في طرف الدائرة (المجتمعات العربية من ضمنها). والدليل أن الدين والعرق لا يستحضران كشكل من أشكال المقاومة

للثقافة الكونية الحديثة فحسب، بل تحولا إلى أداة توظف في النضال السياسي؛ حيث تتجه ثقافة العولمة إلى إلغاء كل أشكال الحدود وقد تصل إلى حدود الجسد ذاته.

ويبين "أحمد زايد" في تحليلاته كيف أن جسد المرأة مثلاً في مجتمعات المركز قد تحرر من جميع القيود في حين تحول جسد المرأة وحياتها في المجتمعات الطرفية إلى موضوع للنقاش الثقافي والديني وبالتالي إلى موضوع ومصدر للصراع. وبالتالي فإن الثقافة المحلية، في موضوع المرأة، تعيد إنتاج مكونات تواجه به العمليات التفكيكية لثقافة العولمة.

وعموماً يظهر التحليل الذي خص به "أحمد زايد" آليات التكامل وآليات التفكيك، مآخذه المتعددة لنظريات الحداثة التي لا تستشعر تآكل وتفكك الثقافات الوطنية من جراء عمليات التدفقات العولمية، ومرد ذلك أن التناقضات والصراعات المحلية هي تجليات للحداثة وليست معوقاً، ومن جهة أخرى يتهم الباحث هذه النظريات بانشغالها عن البحث عن شواهد تؤكد حضور الحداثة في المجتمعات الطرفية ولا تنشغل إطلاقاً ببناء هذه المجتمعات من الداخل.

وفى محاولة الكشف عن دور الطبقة الوسطى الجديدة فى التغير الاجتماعى حاولت "سى (هونج كين 1989)[4] الإجابة عن سؤال مؤداه: "هل تعتبر الطبقة الوسطى الجديدة عاملاً من عوامل التغير فى العملية الديمقراطية؟"، وقد أجرت دراستها الميدانية على مجموعة من المديرين الذين يشكلون جزءاً من الطبقة الوسطى.

كما أن هناك دراسات أجريت حول موضوع الطبقة، من أهمها دراسة (ماثيوجرين 2004)[5] بعنوان "إدراكات نوعية الحياة التأثير النسبى للعرق والطبقة"، وتعالج هذه الدراسة نوعية الحياة وصلتها بالعرق والطبقة للأفراد الذين ينتمون إليها، ودارت مشكلة الدراسة فى كيفية أن اللامساواة الاجتماعية تظهر بوضوح بين أبعاد العرق والطبقة الاجتماعية، فيما يتعلق برأى الأفراد الشخصى فى نوعية حياتهم فى ولاية "ساكراميتو".

وأيضاً تناولت دراسة (بابا استيفانو2007)[6] بعنوان "اختلاف الطبقات الاجتماعية"، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على الاختلافات بين الطبقات الاجتماعية فى غرب المانيا.

كما أكدت دراسة (إيبريز وآخرون عام 2000)[7] بعنوان "الطبقة الاجتماعية ونوعية الحياة بين المسنين فى بريطانيا"، وهدفت هذه الدراسة إلى كيفية مساهمة خصائص بيئة الفرد وظروفه الاجتماعية الخاصة فى نوعية الحياة بين المسنين.

وهناك دراسة بعنوان "الوضع الطبقى والدور الذى يشغله العلماء" وهى دراسة أجراها (ثيودور بول جروبر 1985)[8] التى أوضحت أن الطبقة الوسطى فى المجتمع السوفيتى (المهنيون) – خاصةً بعد حكم "ستالين" – لها دور واضح ملموس فى الزيادة المطردة الحادثة فى عدد السكان، وكذا تأثيرهم فى السياسة التحررية.

وخلص الباحث إلى تحديد سلبيات العولمة الثقافية، وآثارها السلبية على المجتمع المصرى، وعلى هويته الوطنية المصرية بخاصة، والمتمثل في تهديد الخصوصية الثقافية الوطنية المصرية، كما خلص الباحث إلى مجموعة من الأدوار والمسؤوليات التي ينبغي على الطبقة الاجتماعية القيام بها لمواجهة هذه التحديات الخطيرة للعولمة الثقافية، وسبل الإفادة من ايجابياتها.

وكان من أهم ما تم التوصل إليه ضرورة وضع خطط استراتيجية حديثة تهدف لمواجهة الثنائية التي يعاني منها المواطن المصرى في ظل هذا الغزو الثقافي والذي أصبح يهدد وجودنا وهويتنا ويكاد يعصف بموروثنا الثقافي، وحضارتنا المصرية من خلال إعادة النظر في طرائق تثقيف الطبقات الاجتماعية المختلفة، لأنها مصنع التنشئة الاجتماعية، وأيضاً دور الطبقات الاجتماعية المختلفة فى التمسك بالعادات والتقاليد والقيم المصرية الاصيلة والمحافظة عليها والعمل على ترسيخها.

الباحث

مقدمة:

مع نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي حدثت تطورات وتحولات مهمة أدت إلى اشتغال النخب السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والإعلامية كافة بمناقشات وحوارات عبر مختلف الوسائل في محاولة منهم لفهم هذه التحولات، ورصد نتائجها وآثارها حيث أدرجت هذه التحولات جميعها تحت عنوان كبير شغل اهتمام هؤلاء المثقفين، وعلى مختلف تخصصاتهم وهى العولمة.

لقد حاول مصدروا هذه التحولات العالمية طبعها بدايةً بطابع اقتصادي بحت، في محاولة منهم للسيطرة على العالم اقتصادياً، بهدف إحلال نمط جديد من الاستعمار خلفاً للاستعمار العسكري الذي دام لفترة طويلة، ولكنهم أدركوا أن ضرورة استمرار هذا النظام الاقتصادي، وهو ما يمكن إن نطلق عليه مجازاً الاستعمار الجديد لا يمكن أن يدوم نظاما سائدا على العالم إلا بوجود إيديولوجيا ثقافية تدعم توجهات الشعوب المصدرة لهذه التحولات، وعلى رأسها غرس منظومة قيمية جديدة تبهر هذه الشعوب المغلوبة على أمرها، والمصدومة بأنظمة واطروحات سياسية وفكرية واقتصادية وعسكرية، وهذه الايدولوجيا والحركة الفكرية تشكل البعد الثقافي للعولمة واثرها على القيم والعادات والتقاليد الاصيلة فى المجتمع.

ويرى الأستاذ (علي هود با عباد وآخرون 2005)[9] " أن العولمة فعل يقلص الكون كله في هوية واحدة متجانسة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، فالعولمة وفق هذا الرأي تعمل على بناء ثقافة واحده وتسعى إلى تذويب الحدود والفواصل والحواجز الثقافية والفكرية والاقتصادية بين الأمم لأنها مجموعة محاولات لبناء المجتمع الإنساني على مقياس الثقافة الواحدة والحياة الاقتصادية الواحدة، بالتالي فإن ثقافة العولمة هي ثقافة الشركات العابرة للجنسيات والقوميات وتؤثر على الثوابت والمتغيرات الثقافية من اللغة والدين.

إن الهوية لأية أمةٍ أو شعب هي حصيلة العقيدة والفكر واللغة والتاريخ والفنون والآداب والتراث والقيم والعادات والأخلاق والوجدان ومعايير العقل والسلوك، وغيرها من المقومات التي تتمايز بها الأمم والشعوب والمجتمعات، وليس كل هذه المكونات ثابتة بل

بعضها يتغيير حسب المستجدات الإنسانية والحضارية التي لا تتناقص مع الثوابت الدينية والوطنية.

كما أن الهوية هي القدر الثابت، والجوهري المشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارة أمة عن غيرها من الحضارات، والتي تجعل للشخصية الوطنية والقومية طابعا تتميز فيه عن غيرها من الشخصيات الوطنية الأخرى، وهي أيضا الكل المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات، التي تحتفظ لجماعة بشرية تشكل أمة بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية، وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء.

إن مما لا شك فيه أيضا أن الطبقة الاجتماعية متمثلةً فى الأسرة المصرية قد أضحت في ظل التحولات الجديدة، وفي المجتمعات الحديثة والمعاصرة من أهم المؤسسات الاجتماعية وأخطرها، نظراً لما أنيط بها من مهام تربوية وعلميه وسياسية واقتصادية متعددة يتمثل بعضها في تكوين العنصر البشري وتأهيله علمياً ومهنياً وفكرياً وسياسياً وأدبياً وقيمياً، والتى تمد مختلف القطاعات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع المدني بما تحتاجه من قوى بشرية مؤهلة للإسهام في مشاريع التنمية والتحديث للمجتمع المصرى (عبد الباسط عبد المعطى 2003)[10].

وانطلاقاً من هذه الأهمية المركزية للطبقات الاجتماعية، فقد أصبحت موضوعاً لكثير من الطروحات والدراسات المختلفة في أطرها المرجعية وإحالاتها التخصصية، وذلك من أجل الوقوف على الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الطبقة وبخاصة مع مسؤوليتها تجاه مجتمعها الذي وجدت فيه، وضرورة قيامها بالدور المطلوب على أكمل وجه.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

- ما الدور الذي ينبغي أن تقوم به الطبقات الاجتماعية المختلفة لمواجهة تحديات العولمة الثقافية وبناء الهوية المصرية الأصيلة والمعاصرة؟

حيث تفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما العلاقة بين العولمة الثقافية والهوية المصرية الأصيلة من عاداتٍ وتقاليدٍ وقيمٍ؟
- ما تأثيرات العولمة الثقافية على الهوية المصرية الأصيلة فى الثوابت الثقافية اللغة، والدين، والتعليم؟
- ما دور الطبقات الاجتماعية في مواجهة تحديات العولمة الثقافية؟
- ما دور الطبقات الاجتماعية في بناء هوية مصرية والمحافظة على أصالتها؟

أهداف البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور واضح لمفهوم العولمة الثقافية والهوية المصرية الأصيلة والمعاصرة، وتوضيح العلاقة بين العولمة الثقافية والهوية المصرية، كما هدفت إلى توضيح تأثيرات العولمة الثقافية على الهوية المصرية، وتوضيح دور الطبقات الاجتماعية المختلفة المختلفة في مواجهة تحديات العولمة في بعدها الثقافي إضافة إلى توضيح دور الطبقات الاجتماعية في المحافظة على الهوية المصرية وأصالتها.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج التحليلي من خلال تحديد مصادر الدراسة المتعلقة بالعولمة الثقافية، ودور الطبقات الاجتماعية في مواجهتها، وتحليل الآراء من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وتحقيق الأهداف الموضوعة.

العولمة الثقافية والهوية المصرية:

لا أريد الدخول في جدلية تعريف مفهوم العولمة وتفاصيلها فقد سبقني إلى ذلك عدد من الباحثين والمفكرين الذين حاولوا سبر غور هذا المفهوم بتفرعاته المختلفة، وأشاروا إلى تطور ظهور هذا المصطلح منذ سبعينيات القرن الماضي حيث سأختصر هنا مكتفياً بلمحة تاريخية بسيطة حول تطور ظهور المصطلح، ومعناه بعامةٍ إلى معنى العولمة ببعدها الثقافي بخاصةٍ ثم أعرج بشيء من التوضيح لمعنى الهوية بمفهومها المعاصر الذي يحمل طابع الأصالة أيضاً.

تجدر الاشاره بدايةً إلى أن أول من استخدم هذا المصطلح هو (Zbiginiew Brzezinski) مستشار الرئيس كارتر الذي أشار إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم نموذج كوني للحداثة يحمل القيم الأمريكية التي ترتكز على الحرية وحقوق الإنسان، كما يرتبط مفهوم العولمة في معظم الأفكار والطروحات الغربية بالتحديث والرقي والانفتاح الاقتصادي، معتبرين ضرورة شمولها مختلف جوانب الحياة الإنسانية والسياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية، كما طرح المفهوم ليشمل تطورين مهمين أحدهما يتمثل في ضرورة تحديث الحياة البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات التي تقوم على ضرورة إيجاد روابط متزايدة في كافة مجالات الحياة، وعلى مختلف الصعد على الساحة الدولية المعاصرة، وأما التطور الثاني فهو الاعتماد المتبادل الذي يشير إلى ضرورة الانفتاح والتبادل، كما يشار أيضا إلى مصطلح آخر استخدمه عدد من المفكرين السياسيين والكتاب، وهو مصطلح النظام العالمي الجديد كمرادف لمفهوم العولمة، حيث استخدم لأول مرة في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عندما توجه إلى الأمة الأمريكية في أغسطس من عام 1990م عند نشوء الأزمة في الخليج مبرراً إرساله للقوات الأمريكية، حيث تحدث لأول مرة في ذلك الوقت عن عصر جديد، وحقبة جديدة، وزمن للسلام، وعالم جديد متحرر من الإرهاب ينعم بالأمن والرخاء (أحمد علي مدكور 2000)[11].

والعولمة مصطلح جديد حديث لم يدخل قواميس السياسة والاقتصاد من قبل.

يقول الفيلسوف الفرنسي (روجيه جارودي 1998)[12] " أنها نظام يمكن الأقوياء من فرض الديكتاتوريات اللاإنسانية التي تسمح بافتراس المستضعفين بذريعة التبادل الحر وحرية السوق، كما وصفها آخرون بأنها "العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدد دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة".

إن العولمة تعني ذوبان الخصوصية وانتقال المجتمعات من الخاص إلى العام، فهي منظومة متكاملة من المبادئ السياسية والاقتصادية والمفاهيم الاجتماعية والثقافية أريد تصديرها إلى شعوب العالم وإجبارهم على الاندماج بها وتبنيها، كما يذهب أغلب المفكرين والباحثين إلى اعتبار العولمة نظاماً اقتصادياً سياسياً اجتماعياً ثقافياً يهدف أول ما يهدف إلى اختراق الآخر، وهذا ما أشار أليه (الطيب التزيني 1997)[13] " في معرض حديثه عن هذا النظام وفي معرض مقاربته للصلات بين العالم الغربي المتسلح بأعظم قوة اقتصادية وعسكرية هائلة والمتقدم في مختلف المجالات، وبين العالم العربي المتخلف المثقل بالديون والأعباء، مما سيؤدي إلى استباحة واقعنا المصرى وبخاصة من الناحية الثقافية الاقتصادية والفكرية، ويؤدي إلى تفكيك النظام المصرى وإعادة بنائه وفقا لمتطلبات السوق.

والعولمة قد ظهرت وبرزت بشكل واضح عند تطور المجتمعات الغربية وتطبيق النظام الرأسمالي في الدول الغربية، محكوماً بهدف تصدير هذا النظام ونشره في كافة الاتجاهات، وصولاً إلى نظام موحد تكون المجتمعات الغربية صاحبة اليد الطولى فيه.

أما العولمة في جانبها الثقافي، فتقوم على الغزو الثقافي الذي يهدف أول ما يهدف إلى إخضاع الشعوب وتهديم ثقافتها الوطنية وتشويهها وطمس معالمها، ومن ثم تحقيق التبعية الكاملة أو الاستتباع الشامل للامبريالية الثقافية الجديدة، وهي ثقافة إلكترونية تقوم على انتشار المعلومات وسهولة حركتها مرشحة لتكون هي الثقافة السائدة والمهيمنة في القرن الحادي والعشرين، وتمثل هذه الثقافة الهوية العالمية الجديدة لكل الأمم والشعوب.

وعولمة العالم الثالث بالثقافة الغربية ليست نقل ثقافة أصيلة وتقنية حديثة بقدر ما هي في الحقيقة قشور للثقافة الليبرالية دون محتواها، فالحديث عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والانفتاح الاقتصادي، ومجاراة الإرهاب، وقضايا الأمن والسلم تبقى في رصيد الصراع ما دام الغرب يمارس محاولات الاستلاب الثقافي من خلال نظم للتعليم تتجاوز أصول الثقافة المحلية والوطنية.

يقول العالم الأمريكي ناعوم تشو مسكي (فلاح كاظم المحنة 2002)[14] : (إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الإطراف أي على العالم كله)، والعولمة الثقافية هي انتقال من مرحلة الثقافة الوطنية إلى ثقافة عليا جديدة وعالمية، وهي في حقيقتها ليست سوى اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات الأخرى للشعوب وفرض الثقافة الغربية.

وإذا كانت الثقافة هي الجزء المهم من أجزاء تكوين الإنسان عقائدياً وفكرياً وسلوكياً فهي تُعَرَّفُ: (النسيج الكلي المعقد من الأفكار، والمعتقدات، والعادات، والتقاليد، والاتجاهات، والقيم، وأساليب التفكير، وأنماط السلوك، وكل ما يبنى عليه من تجديدات وابتكارات ووسائل في حياة الناس، مما ينشأ في ظله كل عضو من أعضاء الجماعة، ومما ينحدر إلينا من الماضي، ويؤخذ كما هو أو نطوره في ظل حياتنا وخبراتنا) (محمد عابد الجابرى 1981)[15] ، وإذا كانت الثقافة هي: (الكل المركب من العادات والتقاليد وأنماط السلوك الاجتماعي وغيرها من الموروثات والمكتسبات التي تميز شعباً عن غيره فهي من ثم عملية ديناميكية تتميز بمظهر التطور المبني على الثوابت حسب ظروف الزمان والمكان، وهي التي تعطي الهوية لتُميز شعباً عن غيره).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن عملية التطور الثقافي لأي شعب تنطلق من الثوابت والجذور المكونة لموروثه الثقافي والهوية الثقافية الوطنية، وهي التي تعطي لهذا الشعب الشعور بالانتماء، وتحديد علاقته بالآخر، لذلك يراها كثيرون بأنها مفهوم إيديولوجي فلسفي سياسي. وهذا المفهوم يعطي الشعب طريقة حياته، ثم تنتقل حسب الأجيال والحقب.

ويلخص(حليم بركات 2002)[16] الأستاذ في جامعة جورج تاون الأمريكية ما ذهبنا إليه بالقول: (الثقافة ليست مجموعة مكونات ساكنة وثابتة جامدة مغلقة، بل متطورة باستمرار ومتغيرة ومرنة نسبياً ومنفتحةً ومتحولةً نتيجة لتغير الأوضاع والأزمنة والعلاقات الداخلية والخارجية).

إن الإستراتيجية الرأسمالية تسعى دوماً إلى إيجاد نسق من السلوك والعادات والتقاليد والقيم الاستهلاكية، تلك التي تسمح بزيادة انخراط هذه المجتمعات داخل المنظومة الرأسمالية العالمية. وحَرِى أن أُشير إلى أن الغزو الثقافي هو نهج متكامل يهدف إلى إخضاع الشعوب وهدم الثقافات وتشويهها وطمس معالمها، ومن ثم تحقيق التبعية الكاملة أو الشاملة للإمبريالية الثقافية الجديدة.

إن مفهوم الغزو الثقافي ليس تعبيراً لفظياً مجرداً من مدلولاته الحسية، بل هو نموذج جديد وفريد لم يشهده كثيرٌ من أبناء العالم الثالث.

إن الغزو الثقافي في أبسط معانية محاولة لتزوير حقائق التاريخ والجغرافيا وتشويه كل القيم الثقافية الأصيلة، ويهم هنا توضيح أن التبعية السائدة في العالم الثالث تسهل من مهمة الغزو الثقافي، وتقطع على الجماهير طريقها لفك الارتباط مع النظام الرأسمالي لإقامة مشروعها المستقل القادر على حماية حضارته وتراثه وهويته وثقافته النوعية.

والعولمة الثقافية فعل يقلص الكون كله إلى هوية واحدة متجانسة اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، فالعولمة تعمل وفق هذا الرأي على بناء ثقافة واحدة تسعى لتذويب الحدود والحواجز الثقافية والفكرية والاقتصادية بين الأمم. إنها محاولة لبناء المجتمع الإنساني على مقياس الثقافة الواحدة، والحياة الاقتصادية الواحدة، وبالتالي فإنها ثقافة الشركات العابرة للجنسيات والقوميات والثقافات، وهذا يعني أن هذا النظام يعمل باتجاه تفكيك الهويات والمؤسسات بهدف التمكين لهوية واحدة هي هوية السلعة التي يتسنى لها الهيمنة غير المشروطة على العالم من خلال هذه الهوية السوقية.

وفي دائرة العلاقة مع الغرب المتقدم وبين الواقع العربي المتخلف التابع فأن هذه العلاقة غير متكافئة تسمح باختراق العالم الأول للعالم الثاني اختراقاً يتسع باستمرار مع تعاظم قوة الغرب وتضاؤل قوة الثقافة المصرية، وفي إطار هذه العلاقة يتحول الطرف المصرى إلى واقع مستباح يقوم الطرف الأول وهو الغرب بتفكيك معالم الطرف الثاني وإعادة بنائه وفقاً لمقتضيات السوق.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تؤدي العولمة بهذا المفهوم إلى ذوبان الهوية؟ وما وجه الاختلاف بين الهوية المصرية والهوية المفروضة ودور الطبقات الاجتماعية فى المحافظة على الثقافة الوطنية للمجتمع المصرى؟

تحديات العولمة وآثارها على الهوية المصرية:

اختلف الباحثون والمفكرون في وضع تصور واحد لمفهوم الهوية، فهي كما يراها بعضهم حصيلة العقيدة، والفكر، واللغة، والتاريخ، والفنون، والآداب، والتراث، والقيم، والأخلاق، والوجدان، ومعايير العقل والسلوك، وغيرها من المقومات، تتمايز بها الأمم والشعوب، ويرى أصحاب هذا الرأي أن هذه المكونات ليست ثابتة، بل يتغير بعضها حسب المستجدات الإنسانية والحضارية التي لا تتناقض مع ثوابته الدينية والوطنية المصرية.

إن النقاش حول الهوية أصبح سائداً في ظل ساحات النقاش الفكري في العالم في الدول المتقدمة والمتخلفة الضعيفة على حدٍ سواءٍ. يشير (إريك دويان) الصحفي والكاتب الفرنسي في كتابه "هستيريا الهوية" إلى أن مسألة الهوية والانتماء في بعض البلدان في عصرنا الحاضر قد أدت إلى حروب ونزاعات أزهقت فيها آلاف الأرواح، وأخذت أبعاداً جديدةً دفعت في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى العنف الدامي، كما حدث في بعض البلدان منها يوغسلافيا، وكوسوفو، ومنطقة القوقاز.

وقد شهدت العقود الأخيرة أحداثاً متلاحقةً، وتطوراتٍ سريعةً، جعلت من عملية الإصلاح في معظم دول العالم عمليةٍ حتميةٍ – ومنها الدول العربية والدول والإسلامية. لقد ساد كثيراً من هذه الدول نوعٌ من القلق خوفاً من أن تؤدي التطورات والتحولات المتسارعة إلى التأثير على قيمها ومبادئها وتقاليدها، أي على هويتها بكل مكوناتها: العقائدية، والفكرية، والتربوية، والثقافية، واللغوية، والتاريخية، والبيئية.

ومكونات الهوية المصرية هي أربعة: الدين، واللغة، والتاريخ، والبيئة الاجتماعية والسياسية والفكرية والاقتصادية والمناخية التي تعيشها هذه الهوية.

والسؤال الذي يطرح نفسه من جديد: هل تؤثر العولمة الثقافية على الهوية المصرية؟ إن العولمة بمفهومها المعاصر ليست مجرد سيطرة، وهيمنة، وتحكُّم بالسياسة، والاقتصاد فحسب، بل تمتد لتطال ثقافة الشعوب وهويتها القومية والوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السلوك وأنماط ومنظومات من القيم وطرائق العيش، وهي بالتالي ثقافةٌ وافدةٌ غازيةٌ.

والثقافة الوافدة تشكل خطراً على الهوية المصرية، وبخاصةٍ في ظل ضعف التحصينات الداخلية والانفتاح بلا وعي في مجال الإعلام على وجه الخصوص. ومن أهم الآفاق والأفكار التي أحدثتها العولمة في العالم والقلق منها على الهوية المصرية. والهوية المصرية تكمن في ارتباط العولمة بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة التي تنتشر في العالم منذ تسعينيات القرن الماضي، إضافة إلى الثورة التكنولوجية التي جعلت العالم أكثر اندماجاً وسهلت وعَجَّلَت حركة الأفراد والسلع والمعلومات والخدمات، وجعلت المسافات تتقلص، والزمان والمكان ينكمشا، وأسهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والأذواق فيما بين الثقافات. والعولمة هي نفسها نظام لا زال في طور التكوين والتأسيس، ولم يبلغ حتى الآن الشكل النهائي الذي سوف يستقر عليه، وهناك عدد من المفكرين والباحثين في مستقبل العولمة يتوقعون حدوث تحولاتٍ جذريةٍ في العقدين القادمين من شأنها أن تعدل في اتجاه العولمة الحالي (عبد الإله بلقيز 1998)[17].

لقد أكدت إستراتيجية تطوير التعليم في الوطن العربي التي أقرت في دمشق في العام 2003 على مكونات الهوية العربية الإسلامية، والمتمثلة في العقيدة والفكر والتربية والثقافة واللغة والتاريخ والبيئة، معتبرة أن هذه المكونات تستمد لحمتها ووجودها من واقع المنطقة جغرافياً وتاريخياً، وأن الإسلام هو بالدرجة الأولى من يمثل أهم مدخلات ثقافة الأمة وهويتها، وأن اللغة هي وعاء هذه الثقافة، ويجب الانطلاق من منظور سعة الأفق نحو المدخلات الإسلامية لهذه الثقافة من حيث اختلاف الرؤى والتفسيرات والتأويلات، كما يجب الانطلاق في تطوير التعليم والثقافة باللغة العربية وتطوير إمكاناتها وتفجيرات إبداعاتها المعلوماتية.

وفي ظل التحديات المطروحة للحفاظ على الهوية الثقافية المصرية برز موقفان: أحدهما يدعو إلى التمسك بالأصول وبالهوية، معتبرين ذلك دفاعاً أولياً يصد هجمة الاستتباع والإلغاء

رمزياً وثقافياً، وموقف آخر يدعو إلى انفتاح المجتمعات بعضها على بعض والسعي لتكوين هوية عالمية جامعة تتجاوز التجمعات الاجتماعية داخل الأوطان وتؤسس على قاعدة حقوقية ومرتكزات رمزية، وتبنى على أساس مصالح مشتركة.

ويعود الفارق بين الموقفين وفقاً لما يراه الدكتور (محمد عمارة 2005)[18] إلى عدم التمييز بين الانتماء والهوية؛ فالانتماء هو الارتباط بالأصل، وهو مفروض على الإنسان، ولا يتوقف على قراره، وأما الهوية فهي فعل إرادي انتقائي يقرب ما بين العناصر المكونة للهويه لتوحيدها في إطار مشروع مشترك وحياة مشتركة. وبالعودة إلى تحديات العولمة على الهوية العربية فهي كثيرةٌ، ومن أهمها ما أشار إليه عدد من الباحثين والمفكرين، والمتمثل في تهديد الخصوصية الثقافية المصرية من خلال زرع القيم والأفكار النفسية والفكرية للقوى المسيطرة في وعي الآخرين، وبخاصةٍ أبناء المجتمعات العربية وانفتاح هذه المجتمعات أمام الثقافة الغربية وإسقاط عناصر المقاومة، والممانعة، والتحصين، وبالمعنى الثقافي والحضاري إعادة صياغة قيم وعادات جديدة تؤسس لهوية ثقافية وحضارية أخرى لهذه المجتمعات مهددة هويتها الحضارية باتجاه فرض نمط ثقافي وهيمنة ثقافية وحضارية معينة تنتجها مصالح الأقوياء ووسيلتها الأساسية أداة إعلامية جبارة أصبحت قادرة على صياغة الأخلاق وحتى العادات والتقاليد، ويمكن استنتاج ما يلي فيما يخص القلق من العولمة على الهوية المصرية:

1- قيام الشركات المالية بتوظيف قدراتها المالية الضخمة من أجل استغلال ثروات الشعوب وزيادة تغلغلها في اقتصاديات الدول العربية، وبالتالي تعمل العولمة على إقصاء المستضعفين نهائياً عن أي مشاركة ومنافسة في ميادين التنافس، وفرض هذه الشركات قوانينها وأسعارها وشروطها على الفقراء.

2- زيادة الفجوة الاقتصادية والحضارية بحيث ازدادت الدول العربية فقراً، مما أدى إلى التأثير على هويتها الوطنية من خلال الهجرة المكثفة إلى بلدان أخرى بحثاً عن لقمة العيش.

3- أطلقت العولمة العنان لنوازع الجنس، والانحلال الأخلاقي، وتدمير القيم الإنسانية، مما أدى إلى تدمير منظومة بناء الهوية المصرية.

4- التبعية في المجال الاقتصادي والسياسي وهيمنة العلمانية على جميع مكونات الحياة السياسية والاقتصادية من خلال ربط هذه الدول بمعاهدات سياسية وثقافية واقتصادية، جعلتها فاقدةً لإرادتها الوطنية مما أثر تأثيراً سلبياً على هويتها الوطنية.

5- احتمالية صدام الحضارات وصراع المناطق، مما جعل بعض الدول في حروب ونزاعات أفقدتها قدراتها الاقتصادية، والبشرية، والأخلاقية، وصولاً إلى تدمير هويتها، وجعلها تابعة للدول الغربية.

6- انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على العالم، ومحاولتها نشر نموذجها الثقافي والحياتي، وتعميمية على الصعيد العالمي، وهذا يعني مزيداً من اغتراب الإنسان المعاصر الذي بدأ يفقد السيطرة على التحولات الحياتية والفكرية السريعة حتى بمعايير عصر السرعة.

7- الإحباط الذي لازم شباب العالم الثالث – ومنهم الشباب المصرى، من الأنظمة السلطوية المتحكمة في شؤونه، وعجزه عن إشباع طموحاته بحيث لاذ كثير منهم إلى قشور الثقافة الغربية وحمّلوا ثقافتهم وزر هذا التدهور وهذا العجز.

8- أدت عمليات العولمة إلى تغير اجتماعي كان من نتائجه تفكيك منظومة الدول من خلال طمس هويتها وتشويهها، ونقل الولاءات الأصيلة فيها إلى ولاءات القبيلة والعشيرة والطائفة وغيرها.

9- أن الثقافة الوافدة تشكل خطراً على الهوية المصرية في ظل ضعف التحصينات الداخلية، والانفتاح بلا وعي على العالم الغربي، وبخاصةٍ في مجال الأعمال التي كان من أهم آثارها شيوع الثقافة الاستهلاكية، وإطلاق العنان للشهوات، وملاحقة مستجداتها، مما أدى إلى تفريغ الإنسان من ثقافته، وعزله عن قضاياه وهموهه الإسلامية والعربية، وإدخال الضعف والتشكيك في جميع مقومات حياته وقناعاته الدينية والثقافية.

10- ظهور منظومة قيمية جديدة ليصبح الربح، والمصلحة الشخصية، وحب الذات هي القيم المطلقة، واستبدال العالم الذي يحكمه الخير، وحب الآخرين، والتعاون واستمرار هذا

الوضع أدى بالعالم ليصبح غابةً يركض فيها الإنسان بحثاً عمّا يشبع حاجاته بعيداً عن التفكير العلمي والإبداع الذاتي – اللذين هما دوماً من شروط التطور الإنساني، وأحد أهم شروطه وجود الدوافع.

11- تنشئة الأجيال تنشئةً مغايرةً ومختلفة كما هو عليه الواقع يتصدرها ثقافتا العنف والجنس من خلال تربية جديدة عنوانها الثقافة الجنسية والثقافة العنفية، وما رتبته هذه التنشئة من انتشار للرذيلة والجريمة والعنف في المجتمع المصرى وقتل الوقت، وقد أسهم في ذلك شبكة الاتصالات الحديثة، والقنوات الفضائية، وبرامج الدعاية للسلع الغربية، مصحوبةً بالثقافةِ الجنسيةِ الغربيةِ التي تخدشُ الحياءَ والمروءةَ والكرامة الإنسانية.

12- إلهاء النشء بما تبثه القنوات الفضائية من مسلسلات جنسية فاضحة أثَّر بشكلٍ كبيرٍ على النظام التعليمي والثقافي والعلاقات الاجتماعية ونمطُ الحياةِ برمتها.

وفي دراسةٍ أعدها (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 2006)[19] على (1472) فتاة وسيدة مصرية، تبين أن الأفلام التي يشاهدنها (85%) هي أفلام جنس، و(75%) منها مشاهد جنسية، و(85%) عنف وحرب، (23%) أفلام فضاء، (68%) أفلام عاطفية قديمة، (6%) يشاهدن نشرات الأخبار والبرامج الثقافية، ولم يذكرن الأفلام العلمية لأنها لا تمثل لديهن أي اهتمام يذكر.

أن شبكة الإنترنت، وكذلك بعض القنوات الفضائية تشكلان أكبر قوة دافعة للعولمة الجنسية، وأن هاتين الوسيلتين قد استطاعتا إزالة أكبر عقبة تعترض نشر هذه الثقافة وهي قيمة الخجل التي كانت تعدّ إحدى القيم المطلقة لدى النشء المسلم.

كما أن العولمة تسهم كثيرا وبمزيد من الفاعلية في التأثير في الثقافات الوطنية عبر أجهزة الإعلام كون مراكز المعلومات وتكنولوجيا الاتصال هي من يملك مفاتيح الثقافة، لذلك نجحت الدول الغربية في نشر ثقافتها واكتساح الثقافات الوطنية، حيث حدد (برهان غليون: سمير أمين 2002)[20] " ثلاثة آثار مهمة للعولمة الثقافية، جاء على رأسها تعميم أزمة الهوية

الوطنية من خلال تزايد حجم الثقافات الأقوى في فضاء مفتوح وتضاؤل وزن الثقافية الوطنية. وأشار بعض الباحثين إلى أن قوة دفع الثقافة الوافدة ستفقد الدول الصغيرة ثقافتها وتبدأ في التخلي التدريجي عن خصائصها الثقافية من عادات وتقاليد وقيم لصالح الثقافة الوافدة، وتؤدي بالتالي إلى الانقسام والتفكك وظهور الشروخ والصدع الثقافي والحضاري، وظهور الثقافة الوطنية في صورةٍ باهتةٍ عاجزةٍ عن تقديم التصورات الشخصية الراقية في الوقت الذي تظهر فيه ثقافة العولمة الزاهية بالألوان.

واوضحت الدراسه بان دور الطبقة الاجتماعية فى مواجهة تحديات العولمة والحفاظ على الهوية المصرية:

تستند العولمة إلى الحضارة الغربية المعاصرة والقائمة على المبادئ الأساسية اللادينية، وإشاعة الحياة المادية، القائمة على الإلحاد بأساليب ووسائل تقوم على الإغراء، والخداع، ومحاولة تفريغ المسلمين من عقيدتهم، والتأثير في شخصياتهم والتشكيك في موروثهم الثقافي، وتضع العولمة من خلال أبعادها النظام التعليمي برمته في أي مجتمع من المجتمعات في منعطفٍ خطيرٍ بين قبول متغيراتها وما يصاحبها من تأثيراتٍ سلبيةٍ أو إيجابيةٍ، وبين رفضها والوقوف منها موقف النقد المبني على الوعي والإدراك بطبيعة متغيراتها، ومضامينها، والتأثيرات التي تلقيها على كاهل المجتمع الأمر الذي يفرض على هذه الطبقات الاجتماعية المختلفة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار هذه الانعكاسات، التي من أهم نتائجها:

أولاً: اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع: حيث تسهم العولمة وبخاصة في جانبها الاقتصادي في اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع وزيادة التفاوت بين أبناء المجتمع الواحد في عدد من دول العالم ومنها مصر، وذلك بسبب تطبيق سياسات البنك الدولي وصندوق النقد القائمة على إلغاء الدعم عن المواد والخدمات اللازمة للفرد وتشجيع الخصخصة ودعم القطاع الخاص، وهذا أدى إلى تأثيرات كثيرة على التعليم الجامعي، ومنها:

- زيادة نسبة التسرب، وزيادة الهدر التعليمي بسبب الضائقة المالية التي سيواجهها عدد من الطلبة الراغبين في إكمال دراساتهم الجامعية، التي أصبحت متعذرةً بسبب الأوضاع المالية لذويهم.
- عدم قدرة الطبقات الفقيرة على إلحاق أبنائهم بالجامعات المصرية، وهذا أثر بشكل أساسي على مبدأ مهم وهو مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية سلباً بين أبناء المجتمع الواحد.
- عدم قدرة الدولة المصرية المتأثرة بسياسات العولمة وبخاصة تلك المرتبطة بسياسات البنك الدولي وصندوق النقد على التوسع فى مجال التعليم وفتح تخصصات جديدة.

ثانياً: ضعف أنماط التعاون بين مؤسسات الدولة وقطاعات الإنتاج، حيث تسهم التنمية البشرية بدور فعال في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في أي مجتمع وخاصة في ظل العولمة، وذلك من منطلق العلاقة الارتباطية بين المستوى التعليمي وانتمائه الطبقى للأفراد وبين إنتاجية الفرد والمجتمع.

ثالثاً: تنامي الاتجاه نحو خصخصة التعليم: مع تبني عدد من الدول السياسات الاقتصادية الحرة بدأ يتنامى اتجاه عالمي يقوم على خصخصة التعليم، ويرجع ذلك إلى عدد من المبررات منها أن التعليم الخاص سريع الاستجابة لسوق العمل من التخصصات الجديدة وقوى العمالة المدربة، وهذا النمط من التعليم لا يستطيع الناس العاديون من الطبقة الأقل من الوسطى الالتحاق به. وهذا أدى إلى ما يسمى التغابن الاجتماعي، الذي قد نشأ نتيجة تمتع بعض أبناء الطبقات الاجتماعية والفئات الاجتماعية العليا بامتيازات تعليمية تعجز الغالبية العظمى من أبناء الطبقة الأقل من الوسطى العادية الحصول عليها، وعلى الجامعات توفير فرص التعليم لكافة الطلبة وبخاصةٍ أولئك الطلبة المبدعين الذين يعجزون عن الالتحاق به.

رابعاً: تزايد تهميش اللغة العربية: إن مفهوم اللغة العربية بعني كياناً نامياً في حالة تطور ارتبط بتطور حياة الأمم والشعوب العربية وعناصر ثقافتها المادية والفكرية، فاللغة العربية هي لغة القرآن الكريم وأبرز ملامح ثقافة الأمة وأكثر اللغات الإنسانية ارتباطاً بالهوية القومية، ويقع

على الطبقات الاجتماعية فى الاسرة المصرية الدور الأساسي في الحفاظ على اللغة العربية والاعتزاز بها كون ذلك واجباً إنسانياً وروحياً وقومياً بكل المعايير والمقاييس.

خامساً: تزايد هجرة العقول والكفاءات العلمية إلى الخارج: حيث تعد هذه العقول والكفاءات مورداً استثمارياً إستراتيجياً وهدفاً ونسيجاً أساسياً من أنسجة المجتمع، وأصبح نزيف هجرة العقول المصرية إلى الخارج من أهم المؤثرات التي تؤثر على النظام التعليمي والطبقى بشكلٍ عامٍ وعلى الأسرةِ بخاصةٍ، وعلى مختلف الطبقات الاجتماعية العمل لوقف هذا النزيف.

سادساً: التأكيد على تنمية القدرات الإبداعية الابتكارية: وعلى الطبقات أن تقوم بتوفير الحد المطلوب من المهارات والمعلومات التي يرغب فيها الفرد أو يحتاجها للدخول في مرحلة الإبداع والتميز من خلال التنشئة الاجتماعية.

سابعاً: تنمية القدرة على الحوار والنقد والمناقشة والمشاركة تعني المشاركة بمعناها العام القدرة على الإسهام والتعاون في أي وجه من أوجه النشاط الاجتماعي، وهي إحدى المرتكزات الثلاثة التي تتطلبها المسؤولية المجتمعية في أي مجتمع، وذلك من خلال إشراك الفرد مع الجماعة في إنجاز الأعمال التي يمليها الاهتمام ويتطلبها الفرد بما يساعد الجماعة في إشباع حاجاتهم وحل مشكلاتها والوصول إلى الأهداف والمحافظة على تقدمها، وعلى الطبقات الاجتماعية المختلفة توفير الخطط والبرامج التي تعمل على ذلك بمساعدة منظمات المجتمع المدنى.

ثامنا: التأكيد على تنمية الوعي بمبادئ حقوق الإنسان: أصبحت مبادئ حقوق الإنسان جزءاً من القانون الدولي؛ حيث اكتسبت صفةً عالميةً، وعلى الطبقات الاجتماعية وتساندها فى ذلك منظمات المجتمع المدنى القيام بذلك من خلال التأكيد على هذه المبادئ، وعقد المؤتمرات واللقاءات وورش العمل الخاصة بتلك الحقوق ووعى الطبقات الاجتماعية المختلفة بتلك المبادى.

تاسعاً: ضرورة تنمية الشعور بالولاء والانتماء الوطني: يعد الانتماء الوطني من المقومات الأساسية للشخصية الإنسانية، وفقدانه لذلك يدفعه للعيش في حالة من الاغتراب، ويصبح طاقةً مفقودةً يمكن استخدامها كطاقةٍ هدامةٍ في العنف والإرهاب، وعلى الطبقات الاجتماعية العمل على تنمية الشعور الوطني والانتماء للثقافة الوطنية.

عاشراً: على الطبقات الاجتماعية التركيز على تنمية قدرات أفرادها لإنتاج الأفكار الجديدة، والتي تعتمد على رؤية واضحة لترسيخ عادات المجتمع وقيمه الأصيلة.

وتوصي الدراسة بالاتي :

تضطلع طبقات المجتمع المختلفة بمواجهة تحديات العولمة الثقافية والاستفادة من إيجابياتها فى ضوء واقع أفرادها وإمكاناتهم، والتي تهدف في مجملها إلى ما يلي:

1- مواجهة الثنائية التي يعاني منها المجتمع العربي في الجانب الثقافي نتيجة احتكاكه بالثقافة الوافدة.

2- العمل على تثقيف أفراد طبقات المجتمع المختلفة وتربيتهم تربية موجهة نحو عقيدتهم ومشروعهم الوطني والعمل على تكوين شخصية الفرد وبنائها بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، وتصحيح نظرتنا نحو الآخرين من خلال منطلقاتنا الفكرية ومعتقداتنا الدينية والاخلاقية.

3- إشباع الحاجات الفكرية والاجتماعية عن طريق إعداد البحوث العلمية في مختلف المجالات.

4- العمل على إنشاء المؤسسات العلمية التي تعمل على تنقية تراثنا العلمي من الشوائب التي لحقت به وبخاصةٍ في المجال العقدي والأخلاقي والتاريخي.

5- إعداد البرامج النافعة من خلال تنظيم عقد الدورات واللقاءات لكافة أفراد المجتمع الراغبين فيه وأيضاً كافة الطبقات الاجتماعية المختلفة بمساعدة منظمات المجتمع المدنى.

6– أن تسعى طبقات المجتمع المختلفة على تحصين الثوابت العقائدية التي قامت عليها الأمة وإعداد الشخصية إعداداً كاملاً من حيث العقيدة، والذوق، والفكر، والمادة، لتكوين أجيال تشعر بانتمائها الوطني، وانتسابها الحضاري .

7– محاربة الأمراض والسلبيات والبناء على الإيجابيات فالمطلوب من طبقات المجتمع على اختلافها العمل على محاربة هذه الأمراض بمعرفة أسبابها ووضع الحلول الناجعة لذلك والعمل على عدم التميز الطبقي.

8- العمل على التخلص من التبعية والتقليد وبناء نموذج حضاري أصيل في ظل التنافس الحر، والتدفق اللامحدود للمعلومات وفق المنهج العلمي السليم باستخدام كافة الوسائل مع ضرورة إبراز سماحة موروثنا الثقافي، واتساعه للحوار، ودعم أخلاق التعامل والتخاطب.

9- قيام أساتذة اللغة العربية بوضع حلول جذرية بقضايا اللغة والاهتمام بمستقبلها في سياق تعزيز مكانة اللغة العربية الفصحى في نفوس جميع الطبقات الاجتماعية، وتداولها في حياتهم الثقافية، واستخدامها كوسيلة للتواصل الاجتماعي، والإبداع العلمي فهي من أكبر عوامل وحدة الأمة وهويتها القومية.

10-الإصرار على مواجهة مشروع العولمة، والتأكيد على أهمية الهوية الحضارية والثقافية لمصر، من خلال العمل على تفويت الفرصة للمخططات التي تستهدف تقسيم وحدتها وتجزئتها ومحاربة الإقليمية والطائفية.

المراجع

1. إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، 2001.
2. أحمد زايد: تناقضات الحداثة في مصر، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، القاهرة، (2005).
3. أحمد علي مدكور: "التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل"، القاهرة، دار الفكر العربي، (2000).
4. إسحق الفرحان: "الإسلام والعالم"، عمان، الأردن، دار الفرقان للنشر والتوزيع، (2003).
5. برهان غليون: سمير أمين: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، ط 2، دمشق 2002.
6. جلال أمين: "العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث"، مجلة المستقبل العربي، العدد 60.
7. حسين كامل بهاء الدين: "الوطنية في العالم بلا هوية"، دار المعارف، مصر، (2003).
8. حليم بركات: المجتمع العربى المعاصر، بحث استطلاعى اجتماعى، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2002.
9. رشدي أحمد طعيمة: "العولمة ومناهج التعليم" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الحادي عشر، كلية التربية، جامعة عين شمس، (1999).
10. روجيه جارودي: "العولمة المزعومة"، الوقائع الحدود، تعريب د. محمد السبيطلي، مصر، دار الشوكاني للنشر والتوزيع، (1998.).
11. زياد خليل الدماغين: "العولمة انعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي، الأردن، عمان، دار الرازي، (2008).
12. السيد فرج أحمد: "العولمة والإسلام والعرب، مصر، المنصورة، دار الوفاء، (2004).
13. صبحي القاسم: "التعليم العالي في الوطن العربي" منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، (1990).
14. الطيب التزيني" من الاستشراق الغربي إلى الاستغراب المغربي، سوريا، دمشق، مطبعة الوحدة العربية، 1997.
15. عبد الإله بلقيز: فى البدء كانت الثقافة نحو وعى عربى متجدد بالمسألة الثقافية، أفريقيا، الشرق، المغرب، 1998.
16. عبد الباسط عبد المعطى: الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، اتجاهات التغيير والتفاعلات 1975 ـ 2020، القاهرة، منتدى العالم الثالث، مشروع مصر 2020، ميريت للنشر، 2003م.
17. عبد العزيز ابن عثمان التويجري: "العولمة الحياة الثقافية في العالم الإسلامي"، بدون ناشر، وبدون تاريخ نشر.
18. عبد سعيد إسماعيل: "العولمة والعالم الإسلامي"، أرقام وحقائق، بيروت، دار الأندلس، ط1، (2001).
19. علي هود با عباد وآخرون،: "الثقافة الإسلامية"، اليمن، صنعاء، مكتبة الإرشاد، (2005).
20. علي هود با عباد: "الغزو الفكري والعسكري والصليبي وخطورته على الأمة العربية والإسلامية"، اليمن، صنعاء، مكتبة الإرشاد، (2005).
21. فلاح كاظم المحنة: "العولمة والجدل الدائر حولها"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، (2002).
22. محمد سعيد أبو زعرور: "العولمة". دار البيارق، عمان، الأردن، ط1، (1998).

23. محمد عابد الجابري: "العرب والعولمة"، مركز الدراسات الوحدة، لبنان، بيروت، (1981).
24. محمد علي محمدا: "الشباب العربي والتغير الاجتماعي"، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، الطبعة الأولى، (1987).
25. محمد عمارة: "مخاطر العولمة على الهوية الثقافة"، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، (2005).
26. محمود حواس: "التكنولوجيا والعولمة الثقافية"، دار المنارة، لبنان، بيروت، ط1، (2003).
27. المنظمة الإسلامية للتربية الثقافة والعلوم: إستراتيجية العمل الثقافي الإسلامي في الغرب"، منشورات اليونسيكو، (2001).
28. المنظمة العربية للتربية الثقافة والعلوم: "خطة تطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي"، تونس، (2006).
29. ولاء مصطفى حسن: الطبقة الاجتماعية ونوعية الحياة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2010.
30. ***Matthew Green***: Precpetions of Quality of Life: The Relative Influnce of Race and Class", Paper presented at the annual meeting of the American Sociological Association, Hilton San Francisco & Renaissance Parc 55 Hotel, San Francisco, CA., 2004-08.
31. ***Stephanie Baba***: The relationship between social class between the costs and the quality of food and drink for families during the time period from 1969 to 2003 in West Germany, 2007.
32. ***E. Breeze***: "Disadvantaged social class and quality of life among older areas of the year (75) and above in Britain", 2000.
33. ***Si-Hong Kin***:The Men Middle Class And Social Change,A Socio–Cultur,Study Of White Collar Workers In South,Pontificiauniversity Gregorian,1989,P316.
34. ***Theodare paul gerber***: In search of the soviet middle class. Stalin. Russia , PH.D Degree, University of California, 1995.